Al-Tijari التجاري

التاريخ : 16مارس 2016
الإشارة : CCG/068/2016

السيد/ فالح عبدالله الرقبة **المحترم**
المدير العام
سوق الكويت للأوراق المالية

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة الى القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية الصادرة بتاريخ 9 نوفمبر 2015 نرفق لكم إفصاح مصرفنا عن التقرير الصادرمن وكالة موديز المؤرخ 2016/3/15 بتقييم مصرفنا ،وذلك وفق الملحق رقم (9) المعتمد من هيئة أسواق المال .

مع أطيب التمنيات،،،

يعقوب حبيب الابراهيم
الناطق الرسمي باسم البنك
مدير عام إدارة الإلتزام والحوكمة

نسخة الى:
هيئة اسواق المال /إدارة الإفصاح

نموذج الإفصاح عن التصنيف الإئتماني

التاريخ	16 مارس 2016
إسم الشركة المدرجة	البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة موديز
فئة التصنيف	ودائع البنك A3/P-2 التقييم الائتماني الأساسي ba1 التقييم الائتماني الأساسي المعدل Ba1 تقييم المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة (A2(cr)/P-1(cr
مدلولات التصنيف	تقوم "موديز" بتطبيق منهجية خاصة عند تقييم البنوك ، ويمكن الإطلاع عليها في موقع الوكالة. وبالنسبة إلى تقييم البنك فإن تصنيف الودائع طويلة الأجل على مرتبة A3 والذي حصل عليه البنك التجاري الكويتي يعكس رفع تصنيف الدعم للبنك بأربع درجات من مرتبة ba1 للتقييم الائتماني الأساسي وهو ما يدلل على الاحتمالية العالية لحصول البنك - إن استدعت الضرورة – على دعم نظامي. كما لفت التقرير إلى تصنيف الودائع قصيرة الأجل عند Prime -2. من جهة اخرى، قامت موديز بتصنيف البنك على مرتبة (A2(cr)/Prime-1(cr فيما يتعلق بتقييم المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة. وأشارت موديز أن التقييم الائتماني الأساسي ba1 يعكس النواحي التالية: (1) ارتفاع مخاطر الائتمان نتيجة زيادة معدل التركز الائتماني والمخصصات التي تم تكوينها خلال السنوات الأخيرة، (2) قوة وكفاءة معدلات الربحية الأساسية مع تواضع معدلات الربحية الصافية. كما تشير التصنيفات أيضاً إلى وضع السيولة المريح لدى البنك والذي يدعمه الهيكل التمويلي القائم على الودائع ووجود مصدات وقائية كافية لحماية رأس المال (بلغت نسبة أسهم رأس المال العادية الملموسة إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر 16.4% كما في نهاية 2015). وعلى الرغم من ثبات جودة الأصول في الكويت، فإن انخفاض أسعار النفط المحتمل أن يمتد لفترة طويلة سوف يؤثر سلباً على ثقة المتعاملين في نشاطات الأعمال المختلفة وكذلك أسعار الموجودات داخل الكويت ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى خلق ضغوط جديدة على جودة الأصول المحلية للبنك.
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	يعكس التقرير كما هو موضح أدناه في الترجمة مواطن القوة في البنك والجوانب السلبية في وضعه المالي ، كما يتطرق إلى التطورات في أسار النفط كونه المحرك الرئيسي للإقتصاد المحلي وما سيترتب عليه من ضغط على جودة أصول البنك..
النظرة المستقبلية	مستقر

ترجمة التصريح الصحفي او الملخص التنفيذي

ملخص حول دوافع التصنيف من قبل "موديز"

إن تصنيف الودائع طويلة الأجل على مرتبة A3 والذي حصل عليه البنك التجاري الكويتي يعكس رفع تصنيف الدعم للبنك بأربع درجات من مرتبة ba1 للتقييم الائتماني الأساسي وهو ما يدلل على الاحتمالية العالية لحصول البنك - إن استدعت الضرورة – على دعم نظامي. كما لفت التقرير إلى تصنيف الودائع قصيرة الأجل عند Prime -2. من جهة اخرى، قامت موديز بتصنيف البنك على مرتبة A2(cr)/Prime-1(cr) فيما يتعلق بتقييم المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة.

وأشارت موديز أن التقييم الائتماني الأساسي ba1 يعكس النواحي التالية: (1) ارتفاع مخاطر الائتمان نتيجة زيادة معدل التركز الائتماني والمخصصات التي تم تكوينها خلال السنوات الأخيرة، (2) قوة وكفاءة معدلات الربحية الأساسية مع تواضع معدلات الربحية الصافية. كما تشير التصنيفات أيضاً إلى وضع السيولة المريح لدى البنك والذي يدعمه الهيكل التمويلي القائم على الودائع ووجود مصدات وقائية كافية لحماية رأس المال (بلغت نسبة أسهم رأس المال العادية الملموسة إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر 16.4% كما في نهاية 2015). وعلى الرغم من ثبات جودة الأصول في الكويت، فإن انخفاض أسعار النفط المحتمل أن يمتد لفترة طويلة سوف يؤثر سلباً على ثقة المتعاملين في نشاطات الأعمال المختلفة وكذلك أسعار الموجودات داخل الكويت ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى خلق ضغوط جديدة على جودة الأصول المحلية للبنك.

دوافع التصنيف من قبل "موديز"

حقق البنك تقدماً ملحوظاً في تنظيف دفتر قروضه من القروض المتعثرة المتراكمة خلال الفترة من 2008 – 2010 والانخفاض الكبير في نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إلى نسبة قدرها 0.9% كما بنهاية 2015 مقارنة بنسبة مرتفعة قدرها 15.4% في نهاية عام 2010. كما قام البنك ببناء قاعدة كبيرة من المخصصات مقابل خسائر القروض المحتملة بما يعادل 5.2% من إجمالي القروض. وعلى الرغم من ذلك، فإن المخصصات العالية لخسائر القروض استمرت في التهام حوالي نصف الإيرادات التي حققها البنك قبل احتساب المخصصات خلال عام 2015 (نتيجة للمستويات الكبيرة من المخصصات المحددة خلال تلك الفترة) وهو ما يشير إلى وجود مخاطر كامنة في المحفظة الائتمانية للبنك.

وخلال السنة التالية (الأثنى عشرة شهراً القادمة) نتوقع أن تبقى متطلبات تكوين المخصصات عند مستويات مرتفعة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الحاجة لتكوين المزيد من المخصصات العامة الاحترازية في ظل حالة عدم الاستقرار التي يشهدها السوق وانخفاض أسعار النفط. وعلى الرغم من أن معطيات الاقتصاد الكلي في الكويت تبقى مهيأة لاستيعاب هذه الأوضاع بفضل سياسات الانفاق الحكومي المقررة والأصول المتراكمة التي تعمل كمصدات لأية ظروف غير مواتية وكذلك المستويات المتدنية للديون السيادية. ومن المعروف أن الخطة التنموية المليارية التي أقرتها الحكومة قد تشهد بعض التعثر والتأخر في تنفيذ مشاريعها إذا ما استمرت أسعار النفط منخفضة على المدى المتوسط، إلا أن هذا أيضاً من شأنه إن يؤثر سلباً على مستويات الثقة في وتيرة الأعمال والمشاريع وأسعار الأصول (العقارية وكذلك أسعار الأسهم) وهو ما قد يدفع الحكومة إلى تأخير تنفيذ المشاريع الأقل أهمية وهذا الأمر من شأنه أن يخلق المزيد من الضغوط الجديدة على جودة الأصول المحلية للبنك .

وعلى نحو مماثل بأقرانه من البنوك الأخرى الحائزة على تصنيفات ائتمانية في الكويت والمنطقة، فإن مخاطر الائتمان المرتفعة لا تزال تنشأ عن عمليات التركز الائتماني الكبيرة لدى البنك، حيث أن أكبر 20 عميلاً من عملاء التسهيلات الائتمانية لدى البنك يستحوذون على نسبة 180% من أسهم رأس المال العادية الملموسة للبنك كما في ديسمبر 2015، كما أن مصادر مخاطر الائتمان المتزايدة تتضمن عمليات التركز القطاعي لدى البنك تجاه (1) قطاع العقارات (يستحوذ على حوالي 22% من القروض المسجلة بدفاتر البنك)، (2) شركات الاستثمار الكويتية وهو قطاع شديد التأثر بالتغير الذي قد يطرأ على أسعار الأسهم والأسواق العقارية على الصعيد الإقليمي (وهذا القطاع يستحوذ على حوالي 5% من القروض المسجلة بدفاتر البنك)،(3) عمليات الإقراض

الشخصي لتمويل شراء الأوراق المالية (ويستحوذ هذا القطاع على حوالي 14% من القروض المسجلة بدفاتر البنك).

كفاءة معدلات الربحية الأساسية مع تأثر معدل الربحية الصافية بارتفاع المخصصات

يظهر البنك كفاءته التشغيلية المتميزة فيما يتصل بنسبة التكاليف إلى الإيرادات البالغة 27% خلال عام 2015 والتي تعد الأفضل مقارنة بنظرائه من البنوك المنافسة الأخرى. وتبلغ نسبة الإيرادات قبل المخصصات2.4 % من متوسط إجمالي الموجودات لدى البنك والتي ترتفع بشكل طفيف عن متوسط النسبة السائدة في القطاع المصرفي. وعلى الرغم من ذلك، فإن البنك ما زال يحقق مستويات متواضعة من الأرباح الصافية. وقد حقق البنك خلال عام 2015 صافي ربح قدره 46 مليون دينار كويتي مسجلاً انخفاضاً بنسبة 6% عن صافي الربحية المحققة في عام 2014. وما زالت المخصصات المرتفعة تؤثر بالسلب على صافي الربحية. وخلال عام 2015، بلغت نسبة صافي الإيرادات إلى الموجودات الملموسة 1.1% بما يتماشى مع معدل النسبة السائدة في القطاع المصرفي الكويتي، وهي النسبة التي تقل بشكل كبير عن متوسط النسبة التي كانت سائدة في القطاع المصرفي الكويتي والبالغة 3% قبل عام 2009 ولكنها زادت عن النسبة التي كانت سائدة خلال الست سنوات الماضية ومقدارها 0.5%. وتتوقع موديز وجود تحسن طفيف في صافي أرباح البنك خلال عام 2016 على الرغم من المخصصات المرتفعة التي تشكل ضغوطاً عليها.

متانة المصدات الوقائية لقاعدة رأس المال والقدرة على استيعاب الخسائر الائتمانية غير المتوقعة

بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك - الشريحة الأولى / بازل 3 (التي تتضمن على وجه الحصر أسهم رأس المال العادية- الشريحة الأولى) في ديسمبر 2015 نسبة مقدارها 17.2% وبلغت نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات 14.3% بما يزيد عن متوسط النسبة المسجلة بين نظرائه من البنوك الأخرى الحائزة على تصنيفات مماثلة على المستوى العالمي. وبناءً على تحليل وكالة موديز، فإن نسبة الشريحة الأولى لدى البنك سوف تظل مرتفعة عن 12% حتى في حالة افتراضات الوكالة القائمة على حدوث السيناريو الأصعب.

وتتوقع وكالة موديز أن تظل نسب كفاية رأس المال لدى البنك قريبة من المستويات الحالية وهو ما يعكس توقعاتها بانخفاض نمو الأصول المرجحة بأوزان المخاطر والقدرة على التعافي والعودة لتحقيق الأرباح بصورة تدريجية. وأشارت موديز أنه ومع صدور مقررات بازل 3، قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليمات في ديسمبر 2014 بأن المعالجة السابقة للضمانات العقارية كأحد مخففات المخاطر عند احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر يجب أن تتم على مراحل، حيث كانت البنوك سابقاً تستطيع استخدام 50% من قيمة الضمانات العقارية كخصم مقابل الأصول ذات الصلة المرجحة بأوزان المخاطر. إن استبعاد هذه النسبة وتطبيق نسبة 10% سنوياً بشكل تدريجي لمدة خمس سنوات سوف يؤدي إلى الزيادة التدريجية في الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.